

تقرير مراجع الحسابات الخارجي تقرير مراجع الحسابات الداخلي التقدم المُحرز في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الخارجية والداخلية

التقرير المقدم من لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي إلى جمعية الصحة العالمية الثامنة والسبعين

- ١- عُرضت على اللجنة مقدمتا التقريرين الصادرين عن مراجع الحسابات الخارجي ومراجع الحسابات الداخلي، ومقدمة التقرير عن التقدم المُحرز في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الخارجية والداخلية.^١
- ٢- وأشار مراجع الحسابات الخارجي إلى أن فريقه أصدر رأياً غير مشفوع بتحفظ في مراجعة الحسابات بشأن البيانات المالية لمنظمة الصحة العالمية (المنظمة)، وقدم استنتاجاته وتوصياته فيما يتعلق بعمليات المراجعة التشغيلية وعمليات مراجعة الأداء الخمس التي أجريت في عام ٢٠٢٤ (بشأن التغطية الصحية الشاملة، وإدارة المخزون، والمستودعات، والمكتب الإقليمي لشرق المتوسط، والمكتبين القطريين لمصر واليمن). وقد أسفرت عمليات مراجعة الحسابات هذه عن ٣١ توصية لمراجعة الحسابات، قبلتها الأمانة كلها.
- ٣- وفيما يتعلق بتقرير المراجع الداخلي، أشار المراجع الداخلي إلى أن من بين جميع عمليات المراجعة التي أجريت في عام ٢٠٢٤، أسفرت عمليات المراجعة في المكتبين القطريين لأذربيجان والسودان عن التقدير التالي: "مرضية جزئياً مع وجوب إدخال تحسينات رئيسية". وفي الوقت نفسه، يسر المراجع الداخلي أن يفيد عن عدم صدور أي تقديرات غير مرضية لمراجعة الحسابات في عام ٢٠٢٤. وبالإضافة إلى ذلك، سُلط الضوء على أن الفعالية الإجمالية للضوابط الداخلية التي خضعت للاختبار بلغت نسبتها ٦٧٪ في عام ٢٠٢٤، بزيادة طفيفة عن نسبة ٦٦٪ المسجلة في عام ٢٠٢٣.
- ٤- ورحبت اللجنة باتسام التقارير بالشمول والشفافية. وأشادت بالإجراءات التي اتخذتها الأمانة لإغلاق توصيات المراجعة، وأعربت عن ارتياحها لصدور رأي مراجع الحسابات غير المشفوع بتحفظ.

٥- وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء النتائج المتعلقة بإدارة المخزون والمستودعات، بما في ذلك المخزونات التي انتهت فترة صلاحيتها، ودعت الأمانة إلى معالجة المسائل التي أثيرت. كما دعت الأمانة إلى معالجة التأخير في تقديم التقارير إلى الجهات المانحة وإيجاد سبل لتحسين الامتثال في هذا الصدد.

٦- ورداً على الشواغل التي أثيرت بشأن إدارة المخزون والمستودعات، أشارت الأمانة إلى أن سلاسل توريد أنواع السلع الأساسية التي تتناولها المنظمة أكثر تعقيداً من سلاسل التوريد الخاصة بأنواع السلع الأساسية التي تتعامل معها المنظمات الأخرى. وقدمت وصفاً للتدبير العلاجي الذي يجري اتخاذه من حيث الرقمنة (على سبيل المثال، أدوات المتابعة التي اعتمدت حديثاً والتي من شأنها المساعدة في تتبع تواريخ انتهاء الصلاحية) والسياسات والعمليات (على سبيل المثال، يجري إبرام عقود عالمية مع الوكالات الأخرى فيما يتصل بوكلاء الشحن). وأسفرت هذه الجهود عن تحسين سلسلة التوريد الشاملة وصولاً إلى حدود البلدان، بينما سيتواصل العمل لتحسين التسليم النهائي.

٧- وفيما يتعلق بتقديم التقارير إلى الجهات المانحة، قدمت الأمانة وصفاً للأدوات والمبادئ التوجيهية الجاري وضعها لمساعدة الموظفين على الوفاء بالمواعيد النهائية لتقديم التقارير. ومع ذلك، كان لا بد من مراعاة العدد الكبير من التقارير المطلوبة - ٤١٠٠ تقرير تشمل تقارير تقنية ومالية على حد سواء - التي يلزم إعدادها على جميع مستويات المنظمة الثلاثة. وكان حجم تقديم التقارير المرتفع دليلاً على الطريقة التي تُمول بها المنظمة، أي من خلال عدد كبير جداً من المنح المنخفضة الحجم نسبياً، وجميعها ذو متطلبات مختلفة لتقديم التقارير. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقديم التقارير إلى الجهات المانحة في الوقت المناسب مؤشر داخلي، وقد طبقت الأمانة معايير داخلية صارمة للإشارة إلى عدم الامتثال لمتطلبات تقديم التقارير، مما يعني أن أي تقرير سيعتبر متأخراً حتى لو تأخر يوماً واحداً.

٨- ورداً على أسئلة عن استدامة تمويل المراجعة الداخلية للحسابات ووظائف المساءلة الأخرى في سياق القيود المالية الحالية وإعادة التنظيم الاستراتيجي، أوضحت الأمانة أنه بينما سيُبدل كل جهد ممكن للحفاظ على تلك الوظائف التي جرى تعزيزها بمرور الزمن، فإنها ستنتظر أيضاً في التدابير الممكنة لاستخدام الموارد المتاحة بمزيد من الكفاءة. وترى الأمانة أن من المهم بالقدر نفسه ضمان وظائف قوية للتنظيم والإدارة من أجل تعزيز الامتثال وتشكيل القدر الكافي من الرقابة الداخلية.

٩- وأعربت اللجنة عن تقديرها للشفافية في تقديم التقارير عن التحقيقات، وشجعت الأمانة على مواصلة تعزيز وظيفة التحقيق ضماناً لسرعة إغلاق القضايا.

١٠- ورداً على الأسئلة المتعلقة بضرورة إدراج مؤشرات أداء رئيسية لوظيفة المراجعة الداخلية للحسابات في التقرير، أوضح مراجع الحسابات الداخلي أن مؤشرات الأداء الرئيسية موجودة بالفعل، ووافق على أن تتضمن التقارير المقبلة معلومات عن مؤشرات الأداء هذه.

١١- وأعلن المدير العام استقالة مديرة مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وانضم إليه أعضاء اللجنة في الإشادة بالمديرة المنتهية ولايتها لما أسهمت به من خبرة لا تقدر بثمن في عمل المنظمة. وقدم عرضاً لعملية توظيف من سيخلفها، حيث ستضم ممثلاً للجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة، والتي ستؤدي إلى تعيين المرشح المختار لهذا المنصب بالتشاور مع المجلس التنفيذي، وفقاً لقاعدة المنظمة المالية ١١٢-٢.

التوصية المقدمة إلى جمعية الصحة

١٢- أوصت اللجنة، بالنيابة عن المجلس التنفيذي، بأن تحيط جمعية الصحة علماً بالوثائق ج ٢٥/٧٨ وج ٢٦/٧٨ وج ٢٧/٧٨، وبأن تعتمد مشروع المقرر الإجرائي التالي:

إن جمعية الصحة العالمية الثامنة والسبعين، وقد نظرت في تقرير مراجع الحسابات الخارجي المقدم إلى جمعية الصحة،^٢ وقد أحاطت علماً بتقرير لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي المقدم إلى جمعية الصحة العالمية الثامنة والسبعين،^٣

قررت قبول تقرير مراجع الحسابات الخارجي المقدم إلى جمعية الصحة العالمية.

١٣- واقرحت اللجنة، بالنيابة عن المجلس التنفيذي، في إطار توجيه تنفيذ الولايات القائمة للأمانة، أن تقوم الأمانة بما يلي:

- (أ) مواصلة الاستجابة لتوصيات مراجعة الحسابات في الوقت المناسب؛
- (ب) معالجة بنود مراجعة الحسابات المتكررة؛
- (ج) تضمين مؤشرات الأداء الرئيسية في التقرير التالي لمراجع الحسابات الداخلي.

= = =

٢ الوثيقة ج ٢٥/٧٨.

٣ الوثيقة ج ٤٠/٧٨.